# السياسة والذاكرة الجمعية : علاقة تنافر أم تجاذب؟

**الأستاذ الدكتور زهير سوكاح**
**جامعة دوسلدورف (ألمانيا)**
zouheir.soukah@googlemail.com

**ملخص :**

تَهدف الورقة إلى تحليل العلاقة القائمة بين حقلي "السياسة" و"الذاكرة الجمعية" عبر طريق عرض ومناقشة أهم المنطلقات النظرية التي عالجت هاته العلاقة من منظورات علمية متنوعة، وعلى رأسها كتابات كل من موريس هالبفاكس (الذاكرة الجمعية)، وبول ريكور (الذاكرة المُتلاعب بها)، وبان أسمان (الذاكرة الحضارية)، وهلموت كونيش (الذاكرة السياسية). ورغم هذا التباعد الظاهري بين هذين المفهومين، والذي نتج عنه انفصال واضح للعلوم السياسية العربية لهذا الموضوع، فقد أكد هنا إبراز الأهمية الكبيرة التي تحتلها الذاكرة في الأنظمة السياسية سواء أكانت ديمقراطية أم ديكتاتورية، لكن ليس بوصفها مجرد أداة مُؤدلجة في يد السلطة السياسية لشرعنة وجودها وتجديد أيديولوجيتها حسب حاجاتها الحاضرة، بل أساسا بوصفها جزء لا يتجزأ من الفعل السياسي للأنظمة السياسية، غالبا ما يكون مؤثرا في بعض توجهاتها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، ويظهر هذا في سياسات الذاكرة التي تتبعها هاته الأنظمة وما يترتب عنها من نتائج تبرز جليا في ثقافة التذكر السائدة فيها.

***Abstract :***

*The article aims at analyzing the relationship between the field of politics and that of collective memory, via exposing and discussing the most important hypothetical views that treated this relationship, based on several scientific perspectives, mainly the writings of well-known writers, such as Maurice Halbwachs (the theory of the collective memory), Paul Ricoeur (the manipulated memory), Jan Assmann (the cultural memory) and Helmut König (the political memory). Despite the remote distance between the two concepts, leading to a clear neglect of the arabic political sciences, we could show the great importance that the memory has when it comes to the political systems, either democratic or in dictatorships, but not as a simple ideological tool in the hands of the political power, so as to manifest and legalize its existence and renew its ideology, depending on its present needs, but actually as being a whole and non-divided part of the political action emanating from the political systems. It is most often affecting some of its orientations on the internal and external levels, and it is mainly visible in the politics of the memory that these nations are following and adopting, and what effects there are and that can be witnessed in the cultural of remembrance that is being present and dominant.*

## 1- مدخل:

لدى قراءة عنوان الورقة يتبادر بالتأكيد السؤال المنطقي والبديهي: ما العلاقة بين "السياسة" و"الذاكرة الجمعية" (collective memory)؟ وهو سؤال مشروع يحيل عند التأمل المليَ في العنوان إلى أسئلة إضافية لا تقل أهمية عنه، من قبيل: هل توجد فعلا علاقة بينهما؟ وما طبيعة هذه العلاقة، إن وُجدت؟ وما وظيفتها إذن؟ وما النتائج المترتبة عن هذا "التعالق" المفترض بين عُنصري العنوان "السياسة" و"الذاكرة الجمعية"؟

محاولة الاجابة عن كل هاته الأسئلة لا توضح فقط إشكالية هذه الورقة وأهدافها، بل تعكس أيضا أهمية التطرق إلى هذا الموضوع لاسيما في الأبحاث الغربية وبخاصة من منظور ما بات يُعرف الآن بدراسات الذاكرة (memory studies)، وهو ميدان بحثي تخصصي يسعى إلى دراسة "الذاكرة" الإنسانية في بُعديها المجتمعي والجمعي وعلاقتها مع مختلف الظواهر البشرية التي تهتم بها العلوم والإنسانية، بما فيها العلوم السياسية ذاتها وإن بدا هذا الاهتمام غير مألوف على الصعيد العربي، وهذا ما تسعى هذه الورقة إلى تجاوزه عن طريق تعاط تنظيري بناء على مراجع غربية تأسيسية، وهو تعاط يسمح بلفت انتباه الباحثين العرب وبخاصة من العلوم السياسية ذات الطابع المغلق في عمومها، نحو هذه الوجهة البحثية الرحبة التي تتيح تأسيس مقاربة جديدة لقضايا سياسية عدة من منظور ذاكراتي، حيث بالغت العلوم السياسية العربية في إهمال التحليل الذاكراتي، فبين سنتي 2006 و2016 لم تنشر، على سبيل المثال، "المجلة العربية للعلوم السياسية" إلا مقالا واحدا في عنوانه مفردة "ذاكرة"[1]، وبين سنتي 2013 و2015 لا نكاد نجد في مجلة "سياسات عربية" إلا ورقة بحثية وحيدة اهتمت بعلاقة "الذاكرة الجمعية" بالواقع السياسي الراهن في اليمن[2].

## 2- ما الذاكرة "الجمعية"؟

لكن قبل سبر أغوار العلاقة بين ما هو "سياسي" و"الذاكرة الجمعية" وجب علينا هنا رفع اللبس عن مصطلح "الذاكرة الجمعية" القادم من العلوم الاجتماعية ولو مفهوميا، ذلك أنه لا يزال يُنظر إليه في السياق العربي من زاوية نظر استعارية بوصفه تعبيرا مجازيا لا أقل ولا أكثر، فعكس الذاكرة الفردية ذات الطابع "العضوي" وبالتالي الملموس،

[1] – يتعلق الأمر بمقال عنوانه: "ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا: الصراع على السلطة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 31، صيف 2011، ص ص 118 – 136.

[2] – يتعلق الأمر بـ: "اليمن ما بعد عاصفة الحزم: متطلبات إعادة بناء الحقل السياسي"، سياسات عربية، العدد 14، ديسمبر 2015، ص ص 101 – 107.

لا يزال مصطلح "الذاكرة الجمعية" يُفهم على أنه مفردة مجازية فحسب، هدفها تقريب معنا معين إلى أذهاننا، في حين أكدت الدراسات الغربية منذ عقود على أنها ظاهرة مجتمعية وبالتالي تم ويتم التعاطي البحثي معها كواقع جمعي ملموس تنظيرا وممارسة في كافة الحقول الاجتماعية والإنسانية.

وعلى الرغم من قِدم الاهتمام الإنساني بتيمة "الذاكرة" وبخاصة من زاوية نظر فلسفية تمثلت في كتابات كل من أفلاطون وأرسطو وأوغسطين، الذين تعاطوا مع الذاكرة البشرية في صيغتها الشخصية وبوصفها جزء لا يتجزأ من الفرد، هو تقليد فلسفي تبنته العلوم النفسية والاجتماعية إلى حدود بدايات القرن العشرين، إلا أن التعاطي العلمي مع الذاكرة الإنسانية في بُعدها الجمعي كظاهرة مجتمعية، تستدعي الملاحظة الدقيقة والمتأنية، لم يظهر إلا في وقت متأخر وتحديدا في العقود الأخير من القرن الماضي جراء إعادة اكتشاف كتابات ودراسات عالم الاجتماع الفرنسي موريس هالبفاكس Maurice Halbwachs (1877م-1945م)، و"التي شكلت أول انطلاقة حقيقية للاشتغال العلمي الرصين مع ظاهرة الذاكرة الجمعية"[1]، ما لبثت أن استرعت الاهتمام الأكاديمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية مُفضية إلى فتح تنظيري واعد في العقود الأخيرة، وهو ما بات يعرف بـ: "المنعطف الذاكراتي". فعكس التصورات العلمية الكلاسيكية، والتي كانت ترى في عملية التذكر عملية شخصية وداخلية وبالتالي ذات مهمة بيولوجية خالصة، نبَه هالبفاكس إلى وجود علاقة قوية بين التذكر الشخصي للفرد وبين المجتمع الذي ينتمي إليه: "من أجل أن نتذكر نحتاج إلى الآخرين"[2]، ذلك أن الذكريات الشخصية نفسها "لم تكن يوما ما [...] مُنحصرة في ذاتية الفرد"، وإنما "تملك لها مكانا ضمن المنظومة الاجتماعية كنتيجة طبيعية لتفاعل الفرد مع محيطه الاجتماعي، فعن طريق الحوار مع الآخر (مثلا: مع أفراد الأسرة أو الأصدقاء أو غيرهم) يتسنى للمرء تذكر محطات وتجارب هامة في حياته"[3]، بهذا المعنى يخلص هالبفاكس أن "عملية التذكر الفردية لا يمكن أن تنشأ أو أن تتحقق إلا ضمن إطار اجتماعي معين"[4] معتبرا أن هذا "الإطار

[1] - زهير سوكاح، " نظريات الذاكرة الجمعية وتطورها في ميادين العلوم الانسانية"، مجلة *Dragoman*، العدد 5، يونيو 2015، ص 128.

[2] - نقلا عن: بول ريكور، الذاكرة، التاريخ، النسيان، ترجمة جورج زيناتي (طرابلس/لبيبا: دار الكتاب الجديد المتحدة 2009)، ص 190.

[3] - سوكاح، ص 129.

[4] - المصدر السابق، ص 128.

الاجتماعي، الذي تُنشئه ثقافة مجتمع ما، يسهر على تأسيس نسق جمعي يجعل الخبرات والتجارب الذاتية للفرد قابلة للتذكر وللتأويل بصورة جمعية"[1].

على ضوء هذا فإن المكسب الكبير الذي حققه موريس هالبفاكس "بالقرار الفكري الجريء الذي تمثل في أنه نسب الذاكرة إلى كيان جماعي يسميه المجموعة أو المجتمع" (حسب تعبير بول ريكور)، لا يكمن في التركيز الأحادي على البعد الجمعي للذاكرة في انفصال تام عن أرضيتها الفردية أو إقصاء لها (وهو أمر لم يهدف إليه هالبفاكس على أية حال)، بل توضيح التمازج التام بين نمطين من التذكر: الفردي والجماعي، بحيث لا يمكننا الفصل بينهما أو تفضيل أحدهما عن الآخر، فالذاكرة الجمعية ذاتها هي نتاج تفاعل ذاكرات فردية، والذاكرة الفردية نفسها ماهي إلا نتاج تفاعل "الفردي" مع "الجماعي"، فهما إذن وجهان للتذكر، وهذا ما يشير إليه ريكور بدوره، بقوله: "إن كانت الذاكرة الجماعية تستمد قوتها وديمومتها من أن ركيزتها هي مجموعة من الناس، إلا أن الأفراد هم الذين يتذكرون بما هم أعضاء في المجموعة."[2]

### 3- وظائف الذاكرة الجمعية:

يسمي هالبفاكس هذا المشترك "الذاكراتي" أو الرصيد الجمعي من الخبرات والتجارب الفردية في إطار جماعة معينة بـ "ذاكرة جمعية"، معتبرا إياها "شرط لا محيد عنه لوجود هذه الجماعة نفسها، حيث أنها تؤسس لهويتها عبر فعل التذكر الجمعي"[3]، أما النتيجة العكسية لغياب الفعل التذكري فيلخصها بول ريكور بقوله: "حين لا نعود نحن نشكل جزءا من المجموعة التي تحفظ في ذاكرتها ذكرى ما، فإن ذاكرتنا الخاصة بنا تذبل بسبب عدم وجود دعائم خارجية"[4]، وهنا تبرز بجلاء وظيفة الذاكرة الجمعية، كما يراها هالبفاكس، وهي تأسيس هوية "جمعية" وضمان ديمومتها على اعتبار أن هذه الهوية المشتركة "ماهي إلا نتيجة لتفسير مشترك للماضي الخاص بهذه الجماعة"[5]، فكل ما يتم يتذكره على المستوى الجمعي ما هو إلا تلبية ذاكراتية لـ"مصالح ورغبات جمع معين أو

[1] – المصدر السابق، ص 129.
[2] – ريكور، ص 189.
[3] – سوكاح، ص 129.
[4] – ريكور، ص 191.
[5] – سوكاح، ص 129.

جماعة معينة، والمشاركة التذكرية - الجمعية يعني أن المشارك ينتمي هوياتيا إلى هذه الجمع أو هذه الجماعة."[1]

الوظيفة الهوياتية للذاكرة الجمعية لا تجعلها مرتبطة بالمجتمع الذي تعيش فيه ذاكرات الأفراد فحسب، بل هي تعبير هوياتي عن سياق مجتمعي وثقافي بل وحتى سياسي يتميز بالانتقائية والمنظورية[2]، ذلك أن الذاكرة الجمعية لا تستحضر صور طبق الأصل للماضي بصفة لاهدفية، بل تقوم بإعادة بناء الماضي الجمعي والمشترك بكيفية انتقائية ووفق منظور محدد، فهي بهذا المعنى تلبية هوياتية لرغبات الحاضر وتطلعات المستقبل ضمن مجتمع ما، وهذا ما يلخصه هالبفاكس بقوله: "الذاكرة لا تقوم بإعادة إحياء الماضي، ببعث الماضي، بل تقوم بإعادة بنائه وتشكيله في زمن الحاضر [...] التذكر هو عملية إعادة بناء الماضي بمساعدة الحاضر"[3]، ويعكس الجدول أدناه سمات ووظيفة الذاكرة الجمعية حسب تصور موريس هالبفاكس

الجدول 1: سمات الذاكرة الجمعية ووظيفتها حسب هالبفاكس[4]

| | |
|---|---|
| السمات المركزية: | الانتقائية والمنظورية |
| الوظيفة الأساسية: | تأسيس هوية جمعية |

## 4- الذاكرة الجمعية والهوية السياسية:

بعد هالبفاكس، ركز كل من بول ريكور ويان أسمان وهلموت كونيش في دراساتهم الذاكراتية (رغم تباعد اختصاصاتهم) على قدرة الذاكرة الجمعية كأداة تأسيسية لهوية جمع معين وضمان سيرورتها ليس فقط على المستوى المجتمعي بناء على رغبات هذا الجمع (بول ريكور)[5]، بل أيضا على المستوى الثقافي (يان أسمان)[6] والمستوى السياسي (هلموت كونيش)[7]، وانصبت دراساتهم على العلاقة القوية بين الذاكرة الجمعية والهوية في أبعادها

[1] - المصدر السابق، ص 130.

[2] - المصدر السابق، ص 130.

[3] - المصدر السابق، ص 131.

[4] - الجدول من انجاز الباحث.

[5] - ريكور، الذاكرة، التاريخ، النسيان.

[6] - يان أسمان، الذاكرة الحضارية، الكتابة والذكرى والهوية السياسية في الحضارات الكبرى الأولى، ترجمة عبد الحليم عبد الغني رجب، المشروع القومي للترجمة، العدد 486 (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003م).

[7]- *Helmut König, Das Politische des Gedächtnisses, in: Gudehus, Eichenberg, Welzer: Gedächtnis und Erinnerung. Ein interdisziplinäres Handbuch (Stuttgart: J.B. Metzler, 2010), pp. 115-126.*

الاجتماعية والثقافية والسياسية من جهة، ومن جهة أخرى على علاقة "السلطة" بالذاكرة وما يترتب عن ذلك من تبعية ذاكراتية "محتملة"، على خلاف هالبفاكس الذي أبرز سمات "الانتقائية" و"المنظورية"، التي تبيح للذاكرة الجمعية تأسيس هوية جمعية ضمن سياق مجتمعي ما، لكن دونما أن يتمكن من تحديد الجهات المرتبطة بها أو حتى المنافع الناجمة عنها وكأنها أداة مجردة ومستقلة بذاتها ومشيئتها، وبالتالي ليست في متناول المجتمع وأطيافه. فهل يجوز لنا هنا استقصاء الجهات التي تفرض "سلطتها" على "الذاكرة الجمعية" ومصالحها "المحتملة" في ذلك، رغم كونها مشترك ذاكراتي جمعي، كما يؤكد على ذلك هالبفاكس. للإجابة عن هذا التساؤل الذي يشكل صلب موضوع هذه الورقة، وما يترتب عنه من إشكالات إضافية، لا بد من مناقشة تصورات وأفكار الثلاثي: أسمان وريكور وكونيش، الذين استفاضوا، كل وفق منظوره التخصصي، في تحليل هذه العلاقة الشائكة والمؤرقة بين "الذاكرة" و"السلطة".

### 5- الذاكرة الجمعية والسلطة السياسية:[1]

في كتابه الشهير "الذاكرة الحضارية" (das kulturelle Gedächtnis) يتطرق أسمان إلى ما يسميه بـ "التحالف بين السلطة والذاكرة"[2] معتبرا أن "السلطة تحتاج إلى تأصيل من ناحية الأساس والمنشأ"[3]، ويقصد هنا أن السلطة السياسية تحديدا بحاجة ملحة إلى شرعية لوجودها وهذا ما يطلق عليه أسمان مصطلح "الجانب الاستذكاري الموجه إلى الماضي"[4]، من جهة أخرى فإنه يرى أن هذا "التحالف" بين الذاكرة والسلطة السياسية له بعد مستقبلي أيضا، بقوله: "الحكام لا يغتصبون الماضي فحسب، وإنما يغتصبون المستقبل أيضا، فهم يريدون أن يتذكرهم الآخرون، ولهذا يشيدون لأنفسهم في أعمالهم أنصابا وتماثيل. ويسعون إلى جعل أعمالهم مادة ترويها الأجيال، وتتغنى بها، وتخلدها في آثار وتماثيل، أو على الأقل توثقها في الأراشيف والمحفوظات.

---

[1] - يُقصد بمصطلح "السلطة السياسية"، مفهوم فيبر للسلطة، الذي يرى فيها: "إمكانية تولي أحد الفاعلين داخل علاقة اجتماعية منصبا يستطيع من خلاله تنفيذ إرادته الخاصة على الرغم من المقاومة بغض النظر عن الأساس الذي تنشأ عنه هذه الإمكانية"، ستيفن دي تانسي: علم السياسة. الأسس، ترجمة رشا جمال، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012، ص 35.

[2] - أسمان، الذاكرة الحضارية، ص 120.

[3] - المصدر السابق، ص 120.

[4] - المصدر السابق، ص 120.

فالسلطة تبحث عن الشرعية لنفسها بالاتجاه نحو الماضي، وتبحث أيضا عن الخلود بالاتجاه نحو المستقبل [...]"[1]، ويرى أسمان في إطار نظريته حول ما يسميه "الذاكرة الحضارية"، أن "السلطة السياسية [...] تحاول أن تنظم الحضارة بشكل حكومي، فلقد وُجدت في الحقيقة ولا تزال توجد حتى اليوم - أشكال مختلفة من السلطة السياسية تسعى من خلال كل ما أوتيت من امكانات في مجال التحكم في وسائل الاتصال والتقنيات المختلفة الى مقاومة تسرب التاريخ ونفوذه إلى المجتمع"[2]، ولفهم هذا التحكم "الحكومي" يُميَز يان أسمان بين نمطين من "الذاكرة الجمعية"، كردة فعل تنظيرية على مفهوم هالبفاكس للذاكرة الجمعية، وهما "الذاكرة التواصلية" في مقابل "الذاكرة الحضارية"، فبينما تتأسس الذاكرة التواصلية عبر التواصل اليومي والتفاعل العفوي ضمن مجتمع ما، يُعرَف أسمان الذاكرة الحضارية بأنها: "مخزون هوياتي يتسم بالاستقرار والثبات وتجتمع فيه خبرات حضارة برمتها وذلك على مر العصور"[3] المُلاحظ هنا أن تعريف أسمان للذاكرة التواصلية يتوافق إلى حد بعيد مع تعريف هالبفاكس للذاكرة الجمعية كتعبير ذاكراتي عن رغبات ملحة واهتمامات راهنة لدى جمع معين في حاضره، وبالتالي كـ "مجموع خبرات وتجارب تاريخية لحاملي هذه الذاكرة" والتي تتسم محتوياتها حسب أسمان من كونها "متغيرة وغير ثابتة، تتبدل، لا تستقر ولا تعرف قراءة ثابتة"[4]، في حين أن الذاكرة الحضارية قائمة على" أسس مؤسساتية" وهي بهذا ممارسة تذكرية حضارية تتسم بالثبات والاستقرار، و"تحتوي كل التجارب والخبرات السحيقة لحضارة ما عبر تاريخها إلى جانب أحداث ووقائع تُفسر وتُأول عبر مجموعة من الطقوس والوسائط الذاكراتية."[5] هذا الطابع اللاعفوي، وبالتالي المعياري، يلخصه أسمان بدقة، بقوله: "ينضوي تحت مفهوم الذاكرة الحضارية مخزون (حضاري وهوياتي) خاص بكل مجتمع يمتد لحقب زمنية طويلة ويتكون من نصوص وصور وطقوس قابلة للممارسة باستمرار تقوم في حالة المحافظة بخلق الصورة الذاتية لحضارة معينة [...] إنها معرفة جمعية حول الماضي يُشترك فيها ويُستند إليها أثناء لحظة وعي حضارة ما لذاتها"[6]، هذه المعيارية

[1] - المصدر السابق، ص 122.
[2] - المصدر السابق، ص 124.
[3] - نقلا عن سوكاح، ص 135.
[4] - المصدر السابق، ص 135.
[5] - المصدر السابق، ص 136.
[6] - المصدر السابق، ص 136.

هي بالذات ما يجعل هذا النمط التذكري مناسبا للسلطة السياسية، عكس التذكر التواصلي، الذي لا تعبأ به السلطة كونه لا يسمح بشرعنة وجودها، مثل التذكر الحضاري، الذي لا يقدم لها أجوبة تاريخية عن أصلها (وفق رؤيتها) فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى كونه تعبيرا معياريا يعكس نظرتها لذاتها والذي تحاول فرضه في السياق المجتمعي ضمن نظام سياسي ومجتمعي معين، لهذا فالسلطة السياسية تحاول جاهدة الاستئثار بهذا النمط الذاكراتي المعياري لوحدها فحسب، وهذا ما يُشير إليه أسمان بقوله: "[...] لقد وُجدت في الحقيقة ولا تزال توجد حتى اليوم – أشكال مختلفة من السلطة السياسية تسعى من خلال كل ما أوتيت من امكانات في مجال التحكم في وسائل الاتصال والتقنيات المختلفة الى مقاومة تسرب التاريخ ونفوذه إلى المجتمع"[1]. يُلخص الجدول أدناه نقاط التعارض والاختلاف بين الذاكرتين التواصلية والحضارية كما يراها أسمان:

الجدول 2: سمات التعارض بين "الذاكرة التواصلية" و"الذاكرة الحضارية" حسب يان أسمان[2]

| الذاكرة التواصلية | الذاكرة الحضارية |
|---|---|
| تواصلية | تخزينية |
| متغيرة | ثابتة |
| عفوية | معيارية |

استطاع أسمان، في إطار ما يسميه بـ: "التحالف بين السلطة السياسية والذاكرة" أن يُبرز بشكل جلي مدى نفعية الذاكرة للسلطة السياسية القائمة، والمتمثلة أساسا في استخدامها الدائم والمستمر لشرعنة هوياتية لنظام سياسي معين وديمومة سلطته، لكنه لم يبرز في المقابل مدى نفعية السلطة للذاكرة، هذا إن وُجدت أصلا، مما يجعلنا لا نتفق معه في كون العلاقة بين الذاكرة والسلطة "علاقة تحالفية"، وهي علاقة تفترض التكافؤ في الوجبات والحقوق بين الطرفين المتحالفين، وبالتالي نميل نسبيا إلى تصور بول ريكور حول هذه العلاقة "غير المتكافئة" والتي عالجها في كتابه " الذاكرة والتاريخ والنسيان"، حينما تحدث عن سوء استعمال الذاكرة[3].

### 6- هل الذاكرة الجمعية مجرد "أداة" للسلطة السياسية؟

في كتابه الضخم والكثيف "الذاكرة والتاريخ والنسيان" ( La mémoire, l'histoire, l'oubli) عالج ريكور معظم قضايا الذاكرة الإنسانية في بعديها الفردي والجمعي انطلاقا

[1] – أسمان، الذاكرة الحضارية، ص 124.

[2] – الجدول من إنجاز الباحث.

[3] – ريكور، الذاكرة والتاريخ والنسيان، ص 102.

من فلسفة الذاكرة ووصولا إلى سوسيولوجيا الذاكرة الحديثة، مُنتصرا لنظرية هالبفاكس حول البعد الجمعي للذاكرة وإطاراتها المجتمعية. وهنا يتوسع ريكور فيما يعتبره "سوء الاستعمال" للذاكرة من طرف السلطة، حيث يعرّفه على أنه: "تلاعب مقصود للذاكرة وللنسيان يقوم به من يملكون السلطة [...]"[1] والنتيجة هي ذاكرة يسميها ريكور بـ "الذاكرة المتلاعب بها"[2]، بمعنى أنها "ذاكرة أداتية، أي عوملت كأداة"[3] بحسب تعبيره. إضافة إلى هذا، يمضي ريكور إلى مناقشة العامل الذي يدفع أي نظام سياسي بغض النظر عن طبيعته (ديمقراطيا أم ديكتاتوريا كان) إلى توظيف الذاكرة كأداة لشرعنة أصله وتبرير استمراره كسلطة مفروضة ضمن سياق مجتمعي ما، وهي الأيدولوجيا[4]، حيث يعتبرها عاملا متدخلا في "التلاعبات بالذاكرة"[5]، سواء أكانت هذه الإيديولوجيا علنية أم خفية، معتبرا أن وظيفتها التأسيسية هي "تبرير نسق نظام أو سلطة"[6]، فهي "تهدف [...] إلى إضفاء الشرعية [...] على [...] سلطة النظام أو الحكم"، أو ما يصفه بـ" الادعاء بالشرعية التي يطرحها كل شكل من أشكال السلطة سواء أكان يتمتع بالكاريزما أم كان تقليديا أم بيروقراطيا"[7]، وبهذا يخلص ريكور إلى أن "الإيديولوجيا تدور، في نهاية المطاف، حول السلطة"، ذلك أنها "تضيف نوعا من فائض القيمة إلى إيماننا العفوي وهذا من الممكن جدا أن يشبع طلب السلطة (بالاعتراف بشرعيتها)"[8] مضيفا "أن كل شيء يدور حول العقدة التي تربط الادعاءات بالشرعية التي يرفعها الحاكمون بالإيمان بهذه السلطة من قبل المحكومين"[9].

ويرى ريكور أن هذه العقدة ذاتها تشكل ما يسميه بـ "مفارقة السلطة": " [...]الإيديولوجيات تأتي بالضبط في الثغرة القائمة بين مطلب الشرعية الآتي من نظام

[1] - المصدر السابق، ص 136.

[2] - المصدر السابق، ص 136.

[3] - المصدر السابق، ص 136.

[4] - تستعمل الورقة مصطلح "الأيديولوجيا" حسب مفهوم بوبر الذي يعتبرها "نظاما فكريا شاملا ومغلقا"، دي تانسي، ص 130.

[5] - ريكور، ص 139.

[6] - المصدر السابق، ص 140.

[7] - المصدر السابق، ص 140.

[8] - المصدر السابق، ص. 141.

[9] - المصدر السابق، ص 141.

سلطة وبين ردنا بتعابير التصديق والإيمان."[1] وهذا ما يؤدي بحسبه إلى انتاج ذاكرة متلاعب بها إيديولوجيا، أي أنها صارت ذاكرة مُؤدلجة، ليست فقط من جهة الحاكمين، بل أيضا من جهة المحكومين، بقوله: "إن أدلجة الذاكرة أمر ممكن وذلك عن طريق موارد التنوع التي يقدمها عمل التصوير السردي"[2]. في هذا السياق يشرح ريكور هذه "الوظيفة السردية" للذاكرة المُؤدلجة بقوله: "إن فائض- القيمة الذي تضيفه الإيديولوجيا إلى الثقة التي يُقدمها المحكومون كي يستجيبوا لمطلب الشرعنة المقدم من قبل الحاكمين، يمثل كذلك حبكة سردية: القصص التأسيسية، وقصص المجد والإذلال تغذي خطاب التملق والخوف. وهكذا يصبح من الممكن لنا أن نربط إساءات استعمال الذاكرة المقصودة بتأثيرات التحريف والتشويه الآتية من المستوى الظاهري للإيديولوجيا. على هذا المستوى الظاهر تكون الذاكرة المفروضة فرضا مسلحة بتاريخ 'مسموح به' هو التاريخ الرسمي، التاريخ الذي يُعلم ويحتفل به علنا أمام الجميع."[3] هنا نصل مع ريكور إلى نتيجة مفادها أن الذاكرة المؤدلجة يختارها النظام كمعبر عن هويته، ويفرضها ليس فقط بوصفها ذاكرة رسمية لسلطته، بل على أساس كونها ذاكرة وحيدة يجب التصديق بها والإيمان بمحتوياتها التاريخية التي صارت بفعل الأدلجة محتويات معيارية، وهي نفس الفكرة التي نجدها عند أسمان، ولو أنه قد أشار إليها بشكل عابر، بقوله: "في هذا الإطار الوظيفي الرسمي ذي الأديولوجية السياسية يدخل كل ما وصل إلينا تقريبا من مصادر تاريخية من الشرق القديم"[4]. الملاحظ هنا أن أدلجة الذاكرة ليست بالضرورة من صنع نظام شمولي، فهي ليست اختصاصا استبداديا، بقدر ماهي تعبير عن طبيعة وبنية السلطة السياسية في حد ذاتها، أي القدرة والسطوة في فرض هويتها السياسية ومعيرتها بالكيفية التي تراها مناسبة لمصالحها، وبالتالي تسويقها داخليا وخارجيا بالاستفادة من الذاكرة والتاريخ، وهذا ما يشير إليه تزفيتان تودوروف معتبرا "أن وضع اليد على الذاكرة ليس من اختصاص الأنظمة التوتاليتارية (الشمولية) وحدها."[5]

هذه الإشارة المهمة من تودوروف تجعلنا نتساءل عن مصير هذه التفاعل بين السلطة السياسية والذاكرة الجمعية كما اختزله تودوروف ومعه ريكور من كونه عبارة عن

---

[1] - المصدر السابق، ص ص 141-142.

[2] - المصدر السابق، ص ص 142- 143.

[3] - المصدر السابق، ص ص 142- 143.

[4] - أسمان، ص 120.

[5] - نقلا عن ريكور، ص 144.

هيمنة السياسي على الذاكراتي فحسب، أم أن هذا الطرح لا يعدو أن يكون مجرد اختزال غير مبرر للذاكرة، كظاهرة جمعية معقدة بوصفها فقط مجرد "أداة" في يد "السلطة" لتلبية حاجاتها (الهوياتية)، بتعبير آخر، أكثر كثافة وإيجازا: هل علاقة السلطة بالذاكرة هي فقط علاقة إساءة فحسب؟ للإجابة عن هذا التساؤل، لا بد لنا من سبر أغوار "الذاكرة السياسية" كمقاربة تنظيرية، يُقصد بها هذا التمازج بين هو كل هو "ذاكراتي" و"سياسي" وتبعاته، وقد اشتغل عليه، إضافة إلى يان أسمان وبول ريكور، أيضا وبشكل مكثف الباحث الألماني هلموت كونيش.

### 7- الذاكرة بوصفها "حلقة وصل" بين النظام السياسي والرأي العام:

الطرح الذي يتبناه بول ريكور حول الذاكرة المُؤدلجة بسبب كونها أداة طيعة في يد السلطة السياسية، يوهمنا أنه لا طائل من وراء المزيد من البحث في هذه العلاقة بين السياسة والذاكرة طالما أنها علاقة هيمنة طرف على آخر، وهذا يكاد يوصد الأبواب أمامنا في التطرق إلى "ذاكرة سياسية" كبناء مستقل عن الهيمنة السياسية أو على الأقل ذو طبيعة محايدة، لا سيما أن ريكور لا يرى في اختلاط السياسي بالذاكراتي إلا أدلجة لهذا الأخير. على العكس من هذا الطرح، لا يعتبر كونيش أن العلاقة بين الطرفين "السياسي" و"الذاكراتي"، هي علاقة هيمنة أو حتى علاقة تحالف بمفهوم أسمان (انظر: الذاكرة الجمعية والسلطة السياسية)، بل يعتبرها علاقة تفاعل متوازنة بين الطرفين الذاكراتي والسياسي، بل وبديهية في أي سياق مجتمعي. على ضوء هذا يرى كونيش أن لدى الذاكرة "مكانة هامة في السياق السياسي"[1]، وترتكز هذه المكانة على ركيزتين، أولهما أن التأسيس لثقافة تذكر أو لسياسة ذاكراتية يُعد من إمكانات و/أو واجبات أي نظام أو سلطة سياسية، وثانيهما أن ثقافة التذكر[2] ذاتها تمتلك ضمن مجتمع ما أو نظام سياسي

[1]- *König, Das Politische des Gedächtnisses*, in: Gudehus, Eichenberg, Welzer: *Gedächtnis und Erinnerung. Ein interdisziplinäres Handbuch*, p. 115.

[2] - ثقافة التذكر هو مصطلح نادرا ما يُستعمل في الأدبيات العربية. لدى ثقافة التذكر وظيفة مجتمعية حيوية جدا وهي التأسيس المتجدد لهوية جمعية تربط بين أفراد الجماعة عن طريق استحضار الماضي المشترك للجماعة. ثقافة التذكر موجودة في جميع المجتمعات البشرية، لكن تختلف درجة حضورها من مجتمع إلى آخر بحسب أهميتها لدى كل مجتمع. في المجتمعات اللاديمقراطية لا يتم الاهتمام بها كثيرا حتى من الناحية البحثية، وهذا ما نلاحظه بسهولة في السياق العربي، بسبب سطوة الأنظمة السياسية فيها والتي هي من تحدد طبيعة الذاكرة وغالبا ما تكون رسمية لصالح تكريس النظام نفسه بينما يتم تهميش ثقافة التذكر الشعبية.

وظائف، وتفضي هي ذاتها إلى نتائج سياسية على أرض الواقع.[1] لكنه يقر في نفس الوقت بأن هذه الملاحظة رغم دقتها وأصالتها، لا يمكن أن تحدد لنا مفهوم "الذاكرة السياسية" ولا أن تقدم لنا تعريفا واضحا ووافيا عنها، لهذا فهو يقترح دراسة الخصائص والسمات التي يمكننا معها الحديث عن "ذاكرة سياسية" على غرار ما فعله هالبفاكس في تعاطيه لمفهوم "الذاكرة الجمعية"، والتفريق المفهومي الذي قدمه أسمان بين "الذاكرة التواصلية" و"الذاكرة الحضارية".

مبدئيا يرى كونيش أن السمات، التي تفصل الذاكرة السياسية عن باقي أنماط الذاكرة، تظهر من خلال المميزات الخاصة بماهية "السياسة"، بمعنى أن هذا النمط من الذاكرة مرتبط أساسا بكل ما هو سياسي، وتحديدا بالنظام أو المنظومة السياسية، والتي تختلف عن باقي الأنظمة المجتمعية، وذلك بفعل سمتين مميزتين لهذا النظام، وهي بحسب كونيش، أولا: الطبيعة المُلزمة له، فالقرارات التي يتخذها النظام السياسي، ليست فقط ذات طبيعة جمعية تمس المجتمع بل أيضا كونها مُلزمة لجميع فئات ومكونات المجتمع وباقي أنظمته الرمزية، بل وتُفرض في حالات معينة وسياقات محددة بالقوة التي لا يمتلكها إلا النظام السياسي صاحب "المشروعية" في ممارسة "السلطة"، والوحيد المخول له بذلك. أما السمة الثانية المميزة للمنظومة السياسية، في تصور كونيش، فهي "التهيئة السياسية"، بمعنى أن جميع أفراد المجتمع يتم "تهيئتهم" مبكرا، أي حتى منذ ولادتهم، من طرف وسائط عدة للنظام السياسي للاندماج في نسيج النظام السياسي القائم في مجتمعهم وذلك بشكل سلس، يجعل معه طبيعة النظام السياسي القائم أمرا اعتياديا يُتعاطى معه بشكل بديهي، ويتنوع هذا التعاطي مع النظام السياسي من فرد إلى آخر، ويبلغ أقصى درجاته الممكنة، وهي المشاركة السياسية.[2]

إذن التعاطي السياسي، بحسب كونيش، ليس علاقة أحادية ذات طبيعة عمودية، بل علاقة تفاعل متبادلة بين الحاكمين والمحكومين، فكما لا يمكن الخروج النهائي عن القرارات السياسية المفروضة على المحكومين، حيث تستعمل السلطة القوة (وأحيانا إذا اقتضى الأمر استعمال الاكراه المادي) ضد أي مقاومة للقرارات المتخذة، وذلك من أجل الالتزام بها بشكل جماعي ومتساو، فإنه تُتاح مبدئيا وفي نفس الوقت لكل المحكومين إمكانية المشاركة في صوغ هذه القرارات وتنزيلها على أرض الواقع مع مراعاة الأعراف

[1]– *König, p. 115.*

[2]– *Ibid., p. 115.*

السائدة والقوانين والقواعد المتبعة، لكن لا يُمكن سن قرارات والمطالبة بالمشاركة فيها إذا تجاوزت حدودا معينة، مثل انتهاك حقوق الانسان خاصة، أو الاخلال بالحقوق المدينة عامة، وهي التي انتُزعت في الدول الديمقراطية بعد نضالات سياسية مضنية استمرت لعقود.[1] من هنا يخلص كونيش أنه من أهم أسس تحديد معنى الذاكرة السياسية هو "مبدأ الرأي العام" ( بالألمانية Öffentlichkeit)، وبناء على هذه النتيجة يرى كونيش أن الذاكرة السياسية، بخلاف الذاكرة العائلية أو الدينية، هي بالأساس موضوع للتفاوضات التي يتواضع عليها الرأي العام مع السلطة، بعبارة أخرى، هي: موضوع ونتيجة في نفس الآن للتفاعل بين النظام السياسي والرأي العام، وبالتالي فهي تعبير عن السياسة العمومية، وعليه فإن مكان الذاكرة السياسية هو، في حالة المجتمعات التعددية، المجال العام (Öffentlicher Raum) بحسب كونيش[2]، على ضوء هذا يمكن اعتبار الذاكرة السياسية بحسب مفهومه، ذاكرة عمومية بالأساس.

### 8- مفهوم "كونيش" للذاكرة السياسية ووظائفها:

في إطار تحليله لمفهوم "الذاكرة السياسية" ووظائفها على الصعيدين السياسي والمجتمعي يعقد كونيش مجموعة مقارنات بين ما يسميه بـ "الذاكرة السياسية" والذاكرة الجمعية بمفهوم هالبفاكس (أي "الذاكرة التواصلية" بالمفهوم الأسماني) من جهة، ومن جهة الأخرى يقارن أيضا بين الذاكرة السياسية والذاكرة الحضارية كما فسرها يان أسمان، وهنا يعرض كونيش لأوجه التشابه والاختلاف بين كل هاته الأنماط من التذكر، التي لا يمكن فصل بعضها عن بعض رغم خصوصية التذكر في السياق السياسي. في هذا الإطار يعتبر كونيش، أولا أن الذاكرة السياسية لا تتشكل من التواصل اليومي الذي يجري بشكل عفوي، أي غالبا من دون نيات مسبقة، وهذا ما يجعلها أبعد من الذاكرة التواصلية، وأقرب بل وأشبه بالذاكرة الحضارية.[3] ثانيا تعتمد "الذاكرة السياسية" حسب كونيش على خلاف الذاكرة التواصلية على الوسائط، فالذاكرة السياسية لمجتمع ما تتمظهر في: التماثيل والنصب التذكارية، وفي الأعياد والأيام الوطنية، ومجموعة رموز وطقوس مرتبطة بالهوية الوطنية. وهذا الاعتماد المطلق على الوسائطية يجعلها أكثر شبها بالذاكرة الحضارية.[4] رغم هذا التشابه الكبير بين الذاكرة السياسية والذاكرة الحضارية،

---

[1]- *Ibid., p. 115.*

[2] -*Ibid., pp. 115-116.*

[3] -*Ibid., p. 116.*

[4]- *Ibid., p. 116.*

إلا أن كونيش يُبرز أيضا أوجه الاختلاف بين هاذين النمطين من التذكر، والذي يعكس وظيفة كلا منهما على حدة، فعكس الذاكرة الحضارية غير العمومية، تمتاز الذاكرة السياسية من كونها تمتلك طوبوغرافيا عمومية والخاضعة، كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا (انظر الفصل السابق، الذاكرة كحلقة وصل بين النظام السياسي والرأي العام)، إلى توجيه سياسي محدد[1]، وبالتالي فإن وظيفة "الذاكرة السياسية" لا تكمن في التفاهم حول الأسس العامة للحضارة، ولا حول "كيف نريد أن نعيش"، ولا في الإجابة عن تساؤلات وجودية مفتوحة من قبيل: "ما الحقيقة في مفهومها الشامل؟"، أو"أين يكمن معزى الحياة"، وإنما تكمن حسب كونيش في التعاطي المحدد وبالتالي الحصري مع تساؤلات ذات طبيعة سياسية، من قبيل:

كيف يقيَم النظام السياسي الحالي وضعيته الراهنة، وكيف ينظر إلى ماضيه وماضي الأنظمة التي سبقته. أيضا يُهتم هنا بالمواقف الايجابية والسلبية التي يحدثها مجموع القرارات والأحداث السياسية الراهنة والماضية.[2] وبهذه التساؤلات والاهتمامات التي تبديها الذاكرة السياسية في نظرتها للحاضر والماضي فإنها تُعبر، حسب كونيش، عن المثل العليا لعموم الشعب، الذي من المفترض أن يحكم نفسه بنفسه بكيفية يرى فيها أنها، ولأسباب وجيهة، قد تكون مقبولة من طرف الآخرين، والتي تكتسي المزيد من المعقولية والقبول في الغالب عن طريق تجارب الماضي، بحسب تصور كونيش.[3] ويلخص الجدول أدناه مفهوم كونيش للذاكرة السياسية، وخصائصها المميزة ووظيفتها الأساسية.

الجدول 3: مفهوم "الذاكرة السياسية"، سماتها ووظيفتها حسب كونيش[4]

| | "الذاكرة السياسية" حسب كونيش |
|---|---|
| المفهوم | ذاكرة جمعية تُوجهها السلطة السياسية |
| السمات | الوسائطية، المعيارية، العمومية |
| الوظيفة | التعبير عن المثل العليا للشعب |

رغم هذا الوضوح المفهومي الذي يقدمه كونيش لما يسميه بـ "الذاكرة السياسية"، إلا أن تعريفه لطبيعة هذا التذكر السياسي على المستوى الجمعي يظهر لحد الآن ملتبسا، بل ويطرح عدة إشكالات مفهومية، ذلك أنه إذا ما اعتبرنا الذاكرة السياسية مُوجهة من

[1] – *Ibid., p. 116.*

[2] –*Ibid., pp. 116-117.*

[3] –*Ibid., pp. 116-117.*

[4] – الجدول من إنجاز الباحث.

طرف النظام السياسي، ومعبرة عنه وعن هويته المعيارية، فكيف يجوز لنا أن ننظر إليها في نفس الآن بوصفها "ذاكرة عمومية" يتشارك فيها عموم المحكومين؟ بعبارة أخرى: هل كل ذاكرة سياسية هي ذاكرة عمومية، بمعنى أنها متاحة للمشاركة والتقاسم بين أفراد المجتمع، أم أنها ذاكرة رسمية تعبر بشكل معياري عن طبيعة النظام السياسي فحسب؟

### 9- الذاكرة السياسية وسياسة التذكر في الـ(لا)ديمقراطيات:

لإزالة هذا اللُبس الذي وقع فيه كونيش حول طبيعة الذاكرة السياسية المتناقضة، من كونها ذاكرة رسمية ومعيارية تفرضها السلطة وتُقننها، وفي نفس الآن ذاكرة عمومية متاحة للمحكومين ضمن نظام سياسي معين، يقوم كونيش ذاته بطرح تقسيم يراه ضروريا بين نمطيين من الأنظمة السياسية، التي تُحدد طبيعة الذاكرة السياسية فيها، بل ونوعية ثقافة التذكر السائدة أو (غير) المسموح بها في هذا النظام السياسي، حيث يتحدث عن الأنظمة الديمقراطية التعددية في مقابل الأنظمة السياسية التسلطية اللاديمقراطية، ويُسهب في شرح العلاقة التي تربط كل منهما مع الذاكرة السياسية على حدة، معتبرا أن المحتويات الذاكراتية الجمعية من أحداث وتجارب الماضية تُعرض وتُتداول في الدول الديمقراطية بشكل عمومي وبكيفية عادلة، مما يُتيح لكل طرف مشارك في هذا النقاش العمومي والمُستدام حول ماض وحاضر المنظومة السياسية في إطار مجتمع معين، إبداء موقفه والاستدلال عليه بالحجج والبراهين، ويضل هنا كل تصور في هذا النقاش الذاكراتي المجتمعي نسبي، أي ذو طبيعة مؤقتة، بمعنى أنه غير نهائي وبالتالي غير معياري، وهنا يقدم كونيش أمثلة ملموسة من دول أوروبا الغربية.[1] عكس هذا، يرى كونيش، أن الأنظمة التسلطية تمنع هكذا إمكانية مجتمعية لنقاش ذاكراتي بشكل عادل، فهنا يتم البث في المحتويات الذاكراتية من طرف الجهاز السياسي الإداري المُتحكم في دواليب الحكم بشكل انفرادي وتسلطي، وغالبا بكيفية عشوائية وعبر وسائل القهر السلطوية تغلق الباب أمام أي إمكانية للمشاركة المدنية المفتوحة، وهنا يقدم كونيش أيضا أمثلة إضافية عن هذا النمط التسلطي للتذكر من دول "العالم الثالث" لتأكيد هذا التقسيم.[2]

بهذا التقسيم التبسيطي يقدما كونيش تفسيرا مريحا لكنه غير مقنع حول التباسية مفهومه للذاكرة السياسية في كونها تختلف في طبيعتها ومكانتها ووظائفها في

[1] -*König, pp. 117-118.*

[2] -*Ibid., pp. 117-118.*

الديمقراطيات واللاديمقراطيات، ذلك أن الذاكرة تظل ذاكرة سواء في الديمقراطيات أو في غيرها. يُضاف إلى هذا، فصله النمطي، الذي ينم عن نزعة مركزية أوروبية، بين ماهو غربي وبالتالي "ديمقراطي"، وما هو غير غربي وبالتالي "غير ديمقراطي"، وذلك كله وفق جغرافيا تخيلية تفصل الغرب "المتحضر" عن بقية العالم "المتخلفة"، مما جعله لا يلتفت إلى درجات التفاوت في الممارسة الديمقراطية وتمظهراتها بين الأنظمة السياسية لما يسميها بدول العالم الثالث، بل، وكنوع من المفارقة، حتى داخل الرقعة الجغرافية "المتحضرة" في نظره، مثل أوروبا، التي ركز عليها في الأمثلة التي أوردها[1].

ورغم أننا نتفق مع كونيش مبدئيا في كون ثقافة التذكر ضمن الأنظمة السياسية الديمقراطية هي نتاج ذاكراتي واضح للنقاشات والمناظرات العامة، وبالتالي فهي متاحة للجميع عكس الأنظمة السياسية غير الديمقراطية[2]، إلا أن النظرة المتفحصة لهذا التفريق الاختزالي الذي يقدمه، تحيلنا إلى ملامسة متناقضات عدة، فصحيح أنه لا يمكن للأنظمة الديمقراطية مثلا الإقدام على منع بعض المحتويات الذاكراتية وتحريم أخرى كما في الأنظمة التسلطية[3]، لكن يمكن لها التأثير في ثقافة التذكر السائدة عن طريق سياستها الذاكراتية التي تنتهجها، فإمكانات سياسة الذاكرة تتعدى مرحلة التأسيس لمحتويات ذاكراتية معينة ومعيرتها، بل يمكنها من نواح عدة حجب محتويات أخرى عن ثقافة التذكر وضمان عدم تداولها بشكل عمومي عن طريق تهميشها، وبالتالي جعلها عرضة للنسيان الجمعي بشكل مُمنهج، وذلك كله وفق مصالحها ورغباتها المرتبطة بوجودها ومستقبلها كسلطة سياسية.

وليس من الصعب علينا إيجاد أمثلة عن هذا التهميش الذاكراتي المُفضي في الغالب إلى اقصاء هوياتي من دول غربية، تُعتبر أنظمتها السياسية تقليديا ديمقراطية، بل حتى من الدول التي اتخذها كونيش أمثلة لتدعيم تقسيمه بين ما أسماه "أنظمة ديمقراطية" وأخرى "غير ديمقراطية" في سياستها الذاكراتية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تحتل ذاكرة الأقليات مثل الهنود الحمر من السكان الأصلين، والأفارقة وغيرها من الأقليات العرقية مكانا هامشيا في السياسة الذاكراتية الرسمية، وبالتالي حضورا باهتا وهامشيا في ثقافة التذكر الأمريكية، بينما نجد إعلاء من شأن ذاكرة الأغلبية، أي ذاكرة البيض

[1]– *Ibid., pp. 117-118.*

[2]– *Ibid., pp.117-118.*

[3]– *Ibid., pp. 117-118.*

وثقافتهم، التي تمت معيرتها عبر السياسة الذاكراتية التي تنتهجها السلطة السياسية.[1] أكثر من هذا: فحدث مثل الهولوكوست وهو حدث بعيد جغرافيا، بل وسياسيا عن هذا البلد، يحتل بشكل بارز مكانة مهمة في ثقافة التذكر الأمريكية بسبب السياسة الذاكراتية الرسمية، والتي تولي لهذه القضية بسبب مصالحها بل وأيديولوجيتها السياسية اهتماما مكثفا.[2] ولا ينحصر هذا الاهتمام الذاكراتي بالهولوكوست على الولايات المتحدة بل نجده حاضرا وبقوة في أوروبا الغربية، لكن في الغالب على حساب أحداث تاريخية لها ثقل ذاكراتي على الساحة الأوربية بل والعالمية، لكن لا نجد لها وزنا ذاكراتيا يليق بها في ثقافة التذكر الأوروبية.

على ضوء ما سبق، فيمكننا بسهولة أن نستخلص، أنه قد تبدو ثقافة التذكر في الديمقراطيات أكثر بروزا مما هي عليه في الأنظمة اللاديمقراطية، لكن السياسة الذاكراتية في الأنظمة الديمقراطية تضل انتقائية شأنها في ذلك شأن سياسات التذكر في أنظمة سياسية لا تُعتبر في المفهوم الغربي المركزي ديمقراطية.

## 10- سياسات التذكر في العلاقات الدولية:

ملاحظتي أعلاه حول نسبية الديمقراطية الذاكراتية للدول الغربية تحيلنا إلى فكرتين أساسيتين، أولا: لا تنحصر هاته "النسبية" فقط في إطار السياسة الذاكراتية الخاصة بكل دولة من دول الغرب "الديمقراطية"، أي على الجانب الداخلي لكل نظام سياسي على حدة، بل ويمكننا إدراكها حتى في علاقة هاته الدول "الديمقراطية" مع باقي الدول، وبخاصة تلك التي تعتبرها غير ديمقراطية وبالتالي ذات أنظمة سياسية "متسلطة". ثانيا: تسمح لنا هذه الملاحظة بمعالجة أكثر توسعا لموقع الذاكرة في العلاقات الدولية دونما الحاجة إلى النظر في طبيعة الأنظمة السياسية عن طريق التطرق لمجموعة من الأمثلة والمقارنات الملموسة: ولتأكيد الفكرة الأولى يكفي سرد أمثلة واضحة عن دول غربية "ديمقراطية"، مثل ألمانيا وفرنسا، وعلاقتهما الذاكراتية بالآخر "غير الديمقراطي"، ففرنسا وألمانيا مثلا يشتركان، في إطار سياستهما التذكرية، بالاهتمام بقضية إبادة الأرمن بشكل ملفت للنظر رغم أن الحدث ذاته لا يمسهما جغرافيا ولا تاريخيا، بل هو مرتبط بنظام سياسي مغاير لدولة أخرى وهي تركيا، والتي هي من

[1] - عادل سعيد بشتاوي، تاريخ الظلم الأمريكي وبداية زمن الأفول الإمبراطوري المديد (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2007)، انظر هنا: الهولوكست الأحمر، ص ص 211- 215.

[2] -*Alan Mintz, Popular Culture and the Shaping of Holocaust Memory in America (Washington: 2001, the University of Washington Press), pp. 3-4.*

المفترض المعنية بهذه القضية ومعالجتها الذاكراتية أكثر من غيرها، على الأقل من الناحية المنطقية دونما الحاجة إلى الرجوع إلى التاريخ.[1] في مقابل هذا الاهتمام "الذاكراتي" بقضية الأرمن من طرف هاتين الدولتين، نلاحظ أن السياسة الذاكراتية لفرنسا لا تولي نفس القدر من الاهتمام بماضيها الاستعماري سيء الصيت في الدول الإفريقية وبخاصة في الجزائر، التي كانت مسرحا لاستعمار، لم يمتد فقط لمدة طويلة، بل ارتكب فظاعات إنسانية موثقة لم تقدم بسببها ولحد الآن اعتذرا رسميا عليها رغم حيوية ثقافة التذكر الفرنسية. أكثر من هذا: في سنة 2015 أقرت الحكومة الفرنسية قانونا يُلزم كتب التاريخ المدرسية بإبراز الجوانب "الإيجابية" للاستعمار الفرنسي.[2]

نفس السياسة الذاكراتية تنتهجها أيضا السلطة السياسية بألمانيا الحديثة في علاقتها الخارجية، فينما قدمت اعتذارا رسميا لجرائم ألمانيا النازية ضد اليهود معتبرة إياه من أهم الانجازات الذاكراتية، ترفض في نفس الوقت تقديم اعتذار مماثل عن "حرب 'الماجي ماجي' (1905-1907) التي انتهجت فيها القوة الألمانية الاستعمارية على أرض دولة تنزانيا الحالية سياسة الأرض المحروقة ودفعت عن قصد بالآلاف من البشر إلى الموت جوعا"، والتي تعد في القوانين الدولية جريمة إبادة جماعية.[3] أكثر من هذا: "إلى يومنا هذا لا تزال تُوجد نصب تذكارية وأسماء شوارع تكرم الجُناة" في ألمانيا.[4] هذا التجاهل التام لإبادة الألمان لقبائل افريقية يوازيه في ثقافة التذكر الألمانية اهتمام ملفت بقضية "إبادة الأرمن"، شأنها في ذلك شأن جارتها الفرنسية، حيث صادق البرلمان الألماني الاتحادي سنة 2016 على مشروع قانون يصف دور العثمانيين لما جرى للأرمن في تركيا خلال الحرب العالمية الأولى بأنه "إبادة جماعية"[5]، في الوقت الذي تشير فيه دراسات

---

[1]- *Olivier Masseret, "La reconnaissance par le Parlement français du genocide arménien de 1915", Vingtième Siècle. Revue d'histoire 2002/1 (Nr. 73), pp. 139-155.*

[2] - جون جي. ميرشيمر، لماذا يكذب القادة؟ حقيقة الكذب في السياسة الدولية، ت. أ. د. غانم النجار، عالم المعرفة، العدد: 443 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر 2016)، ص 90.

[3] - باول شتارتسمان، "جرائم منسية: ألمانيا وماضيها الاستعماري في إفريقيا"، ترجمة زهير سوكاح، الحوار المتمدن، العدد 5304، انظر الرابط https://goo.gl/7UUL2c (27/7/2017).

[4] - المصدر السابق.

[5]- *Die Welt, "Bundestag verabschiedet Armenien-Resolution fast einstimmig", 2/6/2016, https://goo.gl/vNCiEk (4/8/2017).*

علمية حديثة إلى ضلوع ألمانيا القيصرية، حليفة للدولة العثمانية آنذاك، في تلك الإبادة.[1]

كل هذه الأمثلة تحيلنا إلى تأكيد الفكرة الثانية حول العلاقات الذاكراتية بين الدول بغض النظر عن طبيعة أنظمتها السياسية، وهي علاقات تتسم بكونها "تعارضية"، بل و"صراعية"، أي أننا أما ما يمكن أن نسميه "بصراع الذاكرات" لا يمكن إنهائه إلا بـ "المساومات والمفاوضات"، التي تعد عادة أساس السياسة "على الصعيد الدولي".[2] وهنا يبرز المثال الأمريكي– الياباني، فبينما يتم في اليابان احياء ذكرى الهجوم النووي الأمريكي على هيروشيما وناجازاكي سنويا، لا نجد مقابل لهذا الطقس الذاكراتي في الولايات المتحدة، التي لم تقدم لحد الآن بدورها أي اعتذار عن هذه الكارثة الإنسانية.[3] يُضاف إلى هذا مثال آخر يعكس ما يمكن أن نسميه بالازدواجية الذاكراتية، التي قد تصل إليها دول تدعي الديمقراطية، وهو المعالجة الذاكرتية الإسبانية لمحنة الاضطهاد والتهجير التي عان منها الموريسكون واليهود من الأندلس نحو شمال المغرب والجزائر وتونس، فبينما اختارت اسبانيا الرسمية تقديم اعتذارها لليهود، تجاهلت في الوقت ذاته تقديم اعتذار مماثل لمسلمي الأندلس.[4] وينضاف إلى هذا، رفضها المعالجة الذاكراتية لعدوانها على منطقة الريف المغربية، أو ما يعرف بالعدوان الكيماوي الذي استخدمت فيه الغازات السامة.[5]

تعكس كل هاته الأمثلة أهمية هذا البعد الذاكراتي في العلاقات البينية بين الأنظمة السياسية على المستوى الدولي، والذي يتعين على العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي في السياق العربي، وبخاصة حقل العلاقات الدولية التعاطي معه بشكل مكثف، لاسيما وأن المنطقة العربية ذات إرث ذاكراتي بيَن سواء على المستويين الداخلي أو الخارجي.

---

[1]– *Jürgen Gottschlich, Beihilfe zum Völkermord: Deutschlands Rolle bei der Vernichtung der Armenier, Berlin, Ch. Links Verlag, 2015.*

[2] – دي تانسي، ص 87.

[3] – "أوباما يزور هيروشيما ولا اعتذار عن القصف النووي"، موقع جريدة الحياة، 2016/5/10، *https://goo.gl/TPLfPs* (2017/8/5).

[4] – "أحفاد الموريسكيين يدعون إسبانيا للاعتذار"، موقع الجزيرة، 2016/4/23، *https://goo.gl/FCi7mY* (2017/8/5).

[5] – إدريس لكريني، "إسبانيا وجرائم الغازات السامة في شمال المغرب"، هسبريس، 2010/12/11، *https://goo.gl/JmrLZj* (2017/8/5).

## 11-"الصراع الذاكراتي" بوصفه مدخلا لفهم سياسات التذكر الداخلية والخارجية:

بناء على ما سبق فيتضح الآن بشكل واضح أن نظرية "الذاكرة السياسية" التبسيطية، التي يقدمها كونيش لا يمكنها تقديم أجوبة واضحة عن العلاقة بين الذاكرة والسياسة ضمن النظام السياسي أو في علاقته مع باقي الأنظمة السياسية على الصعيد الدولي، فلا وجود لذاكرة سياسية وحيدة ومحايدة إيديولوجيا سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فعلى المستوى الداخلي، أي ضمن نظام سياسي معين سواء أكان ديمقراطيا أو لاديمقراطيا، لا يمكننا الحديث عن "ذاكرة سياسية" يشترك فيها الحاكم والمحكوم على حد السواء، بقدر ما يمكننا أن نتحدث بشكل ملموس عن سياسة تذكرية مُؤدلجة، وثقافة تذكر معيارية تعكس الخطاب الرسمي للسلطة، وبالتالي ما يمكن أن نسميه بالذاكرة الرسمية في الديمقراطيات وبالذاكرة الرسمية التسلطية في الأنظمة المتسلطة، في مقابلها نجد ذاكرة غير رسمية يكمن أن نسميها بالذاكرة الشعبية التي تحتفظ بمحتويات ذاكراتية لم تتم معيرتها أو تم إقصائها وتحريمها في محاولة لجعلها عرضة للنسيان سواء في الأنظمة الديمقراطية أو غير الديمقراطية، فهما يشتركان في هذا الاقصاء الذاكراتي الرسمي، الذي تواجهه ذاكرة الأقليات والمهمشين كنوع من المقاومة الذاكراتية للحفاظ على هويتها الهامشية أو غير المعيارية بحسب نظرة السلطة السياسية، وبالتالي فهي ذاكرة تتسم بالتنوع والحيوية عكس الذاكرة الرسمية النمطية والجامدة والتي لا تلبي إلا حاجيات ورغبات الأنظمة السياسية. في هذا السياق يقول يان أسمان: "الذكرى تعتبر سلاحا ضد القهر والقمع"[1]، حتى وإن كان هذا القهر ذاكراتيا ورمزيا في أكثر الأنظمة ديمقراطية. ويلخص الجدول أدناه اقتراحنا حول التفريق بين الذاكرة الرسمية (التسلطية) والذاكرة الشعبية كبديل لتصور كونيش حول ما يسميه بالذاكرة السياسية، ويعكس الجدول التعارض الواضح بين هاذين النمطين من الذاكرة في السمات والوظيفة:

الجدول4: السمات والوظائف المتعارضة بين "الذاكرة الرسمية (التسلطية)" و"الذاكرة الشعبية"[2]

| | الذاكرة الرسمية (التسلطية)[3] | الذاكرة الشعبية |
|---|---|---|
| السمات | مُؤدلجة | غير مؤدلجة |
| | معيارية | غير معيارية |

[1] - أسمان، ص 148.

[2] - الجدول من إنجاز الباحث.

[3] - تقتصر هاته الصفة على الأنظمة التسلطية.

| | | |
|---|---|---|
| | مُهيمنة<br>جامدة<br>نمطية | مُقاومة<br>متجددة<br>حيوية |
| الوظيفة | الشرعنة الهوياتية للسلطة السياسية وتكريسها | مقاومة الإقصاء الذاكراتي الرسمي والحفاظ على الهويات الهامشية |

هذه العلاقة الصراعية بين الذاكرتين الرسمية والشعبية على المستوى الداخلي نجدها أيضا حاضرة بقوة على المستوى الدولي، أي في العلاقات البينية بين دول العالم، فهنا نجد صراعا ذاكراتيا تعكسه التصورات شديدة التباين في السرد الذاكراتي الرسمي لنفس الحدث من دول متصارعة تنظر إليه من منظورات إيديولوجية متباينة، مثل النزاعات حول المناطق بين الدول وهي أكثر النزاعات انتشارا في العالم، ولعل أبرز مثال عليها هو ما يورده كونيش نفسه حول إقليم الألزاس واللورين الذي يعكس بشكل جلي تاريخ الصراع الذاكراتي بين ألمانيا وفرنسا على هويته الوطنية لهذا البلد أو ذاك[1]. إضافة إلى هذا يقدم كونيش مثال تاريخيا جديا يوضح مدى صراعية التعاطي الذاكراتي ضمن العلاقات بين الدول وبخاصة تلك التي شهدت حروبا بينية، فبينما كان يتمّ، ولمدة قرون، تغليب مبدأ الصفح والنسيان في اتفاقيات الصلح والسلام الدولية، ذلك أن الذاكرة "الجيدة" بمقدورها تمديد عمر عداوات ونزعات وأحقاد متبادلة قديمة وتأسيس أحقاد جديدة، مما كان يفضي هذا المبدأ في الغالب إلى تجميد الصراعات على الأقل، شكلت "اتفاقية فرساي" نقطة تحول نحو الصراع الذاكراتي بين الدول، فمنذ إذ تم تكريس مطلب التذكر الدائم والتعاطي المستدام مع الحدث المُتذكر وعقاب الجناة، بدل المغفرة والصفح، وهكذا حُملت ألمانيا وزر نشوء الحرب العالمية الأولى، وتم ازدراء الألمان من الناحية الاخلاقية، وبدل من الإعلان عن الصفح والعفو تم الإعلان عن بدأ إجراءات عقابية مُجحفة بسبب جرائم الحرب، والتي كما يشير كونيش لم تفضي إلى إنهاء العدوات والأحقاد بين فرنسا وألمانيا، بل ساهمت في زيادة حدتها وكانت من بين أسباب نشوب الحرب العالمية الثانية.[2] ولايزال هذا الصراع الذاكراتي متحكما في العلاقات البينية لكثير من الدول، والذي تعكسه أمثلة مشابهة لنزاعات دولية متجددة.

[1] – *König, p. 120.*

[2] –*Ibid., p. 122.*

## 12- خلاصات ختامية:

في ختام هذه الورقة، نستعرض هنا أهم عشر استنتاجات، توصلنا إليها في تحليلنا للعلاقة المتبادلة بين السياسية والذاكرة:

1) تُعد الذاكرة من الأهمية بما كان بالنسبة للأنظمة السياسية، سواء أكانت ديمقراطية أم غير ديمقراطية، فهي وسيط لا مفر منه لشرعنة هويتها السياسية وضمان استمرارية وجودها في المستقبل.
2) اختلاط "السياسي" بـ "الذاكراتي" لا يُفضي إلى ذاكرة سياسية محايدة، أي مستقلة في علاقتها مع السلطة، بل مصيره ذاكرة مُؤدلجة من طرف السلطة السياسية بغض النظر عن طبيعة هذه الأخيرة.
3) لا وجود لتحالف بين الذاكرة والسلطة، بقدر ما هنالك سياسة ذاكراتية تنتهجها السلطة السياسية، نجد نتائجها ضمن ما يُعرف بثقافة التذكر، ومن أهم نتائجها: ذاكرة رسمية (في الأنظمة الديمقراطية)، بل وحتى سلطوية (في الأنظمة التسلطية) تحاول الهيمنة على منافستها الذاكرة الشعبية في صراعهما المحتدم، والذي تختلف شدته باختلاف الأنظمة السياسية.
4) في الوقت ذاته لا يمكننا اختزال الذاكرة من كونها مجرد "أداة" طيعة في يد السلطة، فثقافة التذكر الشعبية تنتج، بوصفها ردة فعل مقاوِمة، ذاكرة سائلة وغير معيارية، تُعد خزانا هوياتيا للفئات المجتمعية المتضررة من التهميش الذاكراتي الرسمي.
5) أشكال التلاعب بالذاكرة ليست حكرا على الأنظمة الشمولية فحسب، بل يمكن ملاحظة هذا التلاعب أيضا في الديمقراطيات، الذي يتخذ في الغالب أشكال متنوعة من التهميش والإقصاء المتعمد في مجمله للمحتويات الذاكراتية غير المرغوب فيها من طرف السلطة السياسية، وبالتالي جعلها عن عمد معرضة للنسيان الجمعي بلا رجعة.
6) تلعب الذاكرة دورا بارزا وحيويا في العلاقات الدولية، ليس فقط في حالات الحروب والنزاعات، بل في النظرة المتبادلة بين الأنظمة السياسية بصفة عامة.
7) تنتمي الذاكرة إلى المكونات الرئيسية والمُشكلة للفعل السياسي داخل الأنظمة السياسية على اختلافها وفي علاقتها الخارجية مع أنظمة سياسية أخرى، ولا يمكن فهم هذه العلاقات الداخلية والخارجية إلا عن طريق مراعاة البعد الذاكراتي وتحليله بشكل واف.

8) تتسم معظم الدراسات الغربية حول الذاكرة والسياسة بنزعة مركزية واضحة، تفرق بين الدول الغربية كأنظمة "مثالية" في ديمقراطيتها "الذاكراتية"، في مقابل دول بقية العالم المتسلطة حتى في علاقتها مع ذاكرتها.

9) بالغت العلوم السياسية العربية في إهمالها لقضايا الذاكرة رغم محوريتها في السياق العربي، مما نتج عنه غياب أي إنتاج عربي رصين ومستمر حول الذاكرة في حقل العلوم السياسية على الصعيد الدولي.

10) بالنظر إلى تأثير البعد الذاكراتي وحضوره في معظم القضايا السياسية في المنطقة العربية وفي علاقتها مع الذات والآخر، وجب على البحث السياسي العربي تدارك هذه الفجوة البحثية الذاكراتية، فلا يمكن فهم عدة إشكالات سياسية عربية سواء داخلية أو خارجية دونما التعاطي مع هذا البعد الهام، الذي يسهم بلا شك في تقديم تفسيرات قد تعجز الطرق النمطية في التحليل السياسي عن إدراكها.

## المراجع:

### العربية:

- بشتاوي، عادل سعيد. تاريخ الظلم الأمريكي وبداية زمن الأفول الإمبراطوري المديد، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2007.

### المُترجمة:

- أسمان، يان. الذاكرة الحضارية، الكتابة والذكرى والهوية السياسية في الحضارات الكبرى الأولى، ترجمة وتعليق: عبد الحليم عبد الغني رجب، المشروع القومي للترجمة، العدد 486،، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003.

- دي تانسي، ستيفن. علم السياسة، الأسس، ترجمة رشا جمال، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

- ريكور، بول. الذاكرة، التاريخ، النسيان، ترجمة وتقديم وتعليق د. جورج زيناتي، طرابلس/ لبيبا: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009.

- ميرشيمر، جون جي0 لماذا يكذب القادة؟ حقيقة الكذب في السياسة الدولية. ترجمة أ. د. غانم النجار، سلسلة عالم المعرفة، العدد: 443، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016.

### الدوريات:

- سوكاح، زهير. نظريات الذاكرة الجمعية وتطورها في ميادين العلوم الإنسانية، مجلة *Dragoman. Journal of Translation Studies*، المجلد 3، العدد 5، يونيو 2015، ص ص 128- 140.

### الجرائد والمواقع:

- "أحفاد الموريسكيين يدعون إسبانيا للاعتذار"، موقع الجزيرة، 2016/4/23،. *https://goo.gl/FCi7mY*

- "أوباما يزور هيروشيما ولا اعتذار عن القصف النووي"، موقع جريدة الحياة، 2016/5/10، *https://goo.gl/TPLfPs*.

- إدريس لكريني، "إسبانيا وجرائم الغازات السامة في شمال المغرب"، هسبريس، 2010/12/11، https://goo.gl/JmrLZj.

- شتارتسمان، باول، "جرائم منسية: ألمانيا وماضيها الاستعماري في إفريقيا"، ترجمة زهير سوكاح، موقع الحوار المتمدن، العدد 5304، بتاريخ: 2016/10/4، https://goo.gl/7UUL2c

**الأجنبية:**

**Books :**

- *Gottschlich, Jürgen. Beihilfe zum Völkermord: Deutschlands Rolle bei der Vernichtung der Armenier. Berlin: Ch. Links Verlag, 2015.*

- *König, Helmut. Das Politische des Gedächtnisses, in: Gudehus, Eichenberg, Welzer: Gedächtnis und Erinnerung. Ein interdisziplinäres Handbuch. Stuttgart: J.B. Metzler, 2010, pp. 115-126.*

- *Mintz, Alan. Popular Culture and the Shaping of Holocaust Memory in America. Washington: the University of Washington Press, 2001.*

**Journals :**

- *Masseret, Olivier. "La reconnaissance par le Parlement français du genocide arménien de 1915", Vingtième Siècle. Revue d'histoire, 1/2012, Nr. 73, pp. 139-155.*

**Newspapers and websites :**

- *Die Welt, "Bundestag verabschiedet Armenien-Resolution fast einstimmig", 2/6/2016, https://goo.gl/vNCiEk.*